

Distr.: General
27 January 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والأربعون

٢٨ شباط/فبراير - ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة

الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام

٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام

في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من الاتحاد العالمي للمحاربين القداماء، وهو منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للقررتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* E/CN.6/2005/1

يظل الاتحاد العالمي للمحاربين القداماء، باعتباره منظمة دولية لرابطات المحاربين القداماء وضحايا الحروب، ومؤخراً جداً، لحفظة السلام السابقين، مدافعاً بتفان عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أما على الصعيد الدولي، فيعمل الاتحاد مع الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظمات غير حكومية أخرى ضمن تحالفات وكيانات دولية أخرى، ومع الحكومات من أجل تجسيد هذه المبادئ لجميع الشعوب، بغض النظر عن العنصر أو الأصل العرقي أو الدين أو نوع الجنس. وتعمل الرابطات الأعضاء بنشاط في بلدانها ومناطقها من أجل السلام والمساواة والعدل موسعة بذلك نطاق أهداف الاتحاد وسياساته ليشمل المجالات الوطنية.

وعلى النحو الملائم لأغراضها، تستعرض اللجنة هذا العام تنفيذ منهاج العمل (الذي أقره مؤتمر بيجين في عام ١٩٩٥)، والوثائق الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، بعد مرور عشر سنوات على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين. وقد بات الظرف مواتياً لكي تسعى اللجنة أيضاً لتحديد التحديات الحالية ووضع استراتيجيات جديدة لمواجهتها.

المرأة والصراعات المسلحة - لقد بات الاتحاد العالمي للمحاربين القداماء، بتمثيله ضحايا الحروب من المدنيين وكذا قداماء المحاربين، مدركاً أن للصراعات المسلحة عواقب وآثار مدمرة تطال المرأة كما تطال الرجل، سيما وأن ٩٠ في المائة من الخسائر التي تخلفها الصراعات المعاصرة هي من النساء والأطفال. وفي عام ١٩٨٤، أنشأ الاتحاد لجنة دائمة معنية بالمرأة لدراسة الوضع وإتاحة منبر لتعبير المرأة عن رأيها أثناء الحروب، وإقامة شراكة نشطة بين الرجال والنساء الذين خبروا الحرب بأشكال شتى، وهو أمر من شأنه أن يعمق الأهداف التي تنشدها المنظمة من أجل المساواة والعدالة وتسوية الصراعات سلمياً. ففي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، سعى الاتحاد لتوجيه الانتباه الدولي للوضع الصعب الذي تعاني منه النساء المدنيات، بمن فيهن اللاجئات، اللائي أحصرن في صراعات مسلحة. وقد سرنا أن عيّن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥ موضوع "المرأة والصراعات المسلحة" كأحد مجالات الاهتمام الحاسمة الإثني عشر في منهاج عمله.

مناصرة حقوق الإنسان - يقر الاتحاد بأن ما تلقاه النساء ضحايا الحروب من معاناة واعتداء عليهن ناجم عن وضعهن كمواطنات من الدرجة الثانية وحرمانهن من حقوق الإنسان. وهذا ما دفع الاتحاد، أحد المدافعين الأشداء عن حقوق الإنسان، إلى تبني قضية حقوق الإنسان للمرأة بالنيابة عن جميع اللائي تعرّضن للاعتداء والاستغلال بسبب حرمانهن مما لهن من حقوق الإنسان. وفي عام ١٩٩٢، حث الاتحاد، في بيانه أمام لجنة وضع المرأة

التابعة للأمم المتحدة، على إدراج وضع النساء ضحايا الحروب والمخاربين القدماء ضمن اهتماماتها، معللاً ذلك بالقول بأن الحملة من أجل المساواة والقضاء على التمييز ضد المرأة تسير جنباً إلى جنب مع حماية ما لهن من حقوق الإنسان. ودعا الاتحاد في بيانه أمام المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣ إلى إعادة تأكيد شمولية حقوق الإنسان، وأوضح أن "حقوق المرأة هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وينبغي عدم تعريفها وفقاً لمفهوم أخلاقي مختلف أو تعديلها لأسباب ثقافية أو دينية". ولقد أيد الاتحاد على مر السنين بثبات شمولية حقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة، والبروتوكولات والاتفاقيات ومؤتمرات الأمم المتحدة التي تتناول مصالح المرأة مثل التنمية، والبيئة، وإزالة الألغام، والمبادرات الخاصة بالأسلحة الصغيرة ونزع السلاح.

ويتفق الاتحاد مع ما جاء في الوثيقة الختامية النهائية (دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرون لعام ٢٠٠٠) من أن "ثمة صلة لا تنفصم عراها بين السلام والمساواة بين الرجل والمرأة والتنمية... واستهداف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وتشريد السكان، وتجريد الأطفال، مما ينتهك القانون الوطني أو الدولي من قبل الدولة و/أو الأطراف الفاعلة غير الرسمية، الذي يحصل في الصراعات المسلحة، كان له تأثير ضار للغاية على المساواة بين الجنسين وعلى حقوق الإنسان للمرأة".

الاغتصاب باعتباره جريمة حرب - إن الاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي التي تتعرض لها النساء أثناء الصراعات المسلحة كان يُنظر إليها دوماً على أنها جانب مؤسف من جوانب الحرب. وحتى محاكمات جرائم الحرب في نورنبرغ وطوكيو لم تتناول هذه الجرائم. وانتشار الاغتصاب أثناء الصراعات الراهنة يظل أمراً شنيعاً. والاتحاد يدين الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب بعبارات لا لبس فيها، ويحث على اعتباره جريمة من جرائم الحرب. ولقد ظل الاتحاد لسنوات طويلة ينادي بإلحاح بإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة لمحاكمة جرائم الحرب. واستخدم الاتحاد نفوذه، سواء بمفرده أو كعضو في ائتلافات للمنظمات غير الحكومية، لإقناع الحكومات بالتوقيع على النظام الأساسي للمحكمة. وحث فضلاً عن ذلك على أن يتم إدراج الجرائم ذات الصلة بنوع الجنس كجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية وأن تُفرض عقوبات شديدة على جميع الأعمال الجنسية وغيرها من أعمال العنف ضد المرأة في وقت الحرب. ومن شأن هذا العمل أن ينهي الإفلات من العقاب الذي طالما تمتع به مرتكبو هذه الجرائم في السابق. والآن لم تصبح المحكمة قائمة فحسب بل إن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد نجحتا في محاكمة جرائم الاغتصاب بوصفها جرائم حرب. وفي عام ١٩٩٣، قدمت اللجنة الدائمة

المعنية بالمرأة التابعة للاتحاد، بالتعاون مع مجموعة المحاربين القدماء الأتراك في اسطنبول، حلقة دراسية عن الاغتصاب لقيت قبولا حسنا، كما أدلت بشهادات أمام أفرقة خبراء تابعة للأمم المتحدة.

نساء الترفيه - كان الاتحاد الدولي للمحاربين القدماء من أولى المنظمات التي وجهت الانتباه إلى الوضع المأساوي الذي كانت تعاني منه 'نساء الترفيه' في الحرب العالمية الثانية، وهن المئات من الآلاف من النساء، ومعظمهن من الآسيويات، اللاتي أسرنهن الجيش الياباني وأكرهن، بتأييد من الحكومة، على الرق الجنسي إلى أن وضعت الحرب أوزارها. وهذه الجرائم لم يُحاكم عليها قط، بل ظلت مجهولة إذ لم تبج بها الضحايا الباقيات على قيد الحياة اللاتي أُصبن بصدمات نفسية. وكان الاتحاد في جمعيته العامة المعقودة في سول في عام ١٩٩٧ قد "أدان أي انتهاكات لحقوق الإنسان للمرأة في حالات الصراع المسلح..." ودعا جميع البلدان والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى "منع انتهاك حقوق المرأة في وقت الحرب، مشددا على ضرورة إيجاد نظم مناسبة وتقديم تعويضات خاصة للضحايا". ولما كان مسعى 'نساء الترفيه' اللاتي بقين على قيد الحياة هو الحصول على اعتذار رسمي وعلى تعويضات متواضعة من الحكومة اليابانية، فإن الاتحاد يواصل دعم ضحايا الحرب هؤلاء.

إعادة الإدماج بعد الحرب - يشكل تأهيل وإعادة إدماج أولئك الذين تأثروا بالصراعات المسلحة ومنهم الضحايا المدنيون (نساء وأطفالا) شاغلا هاما آخر من شواغل الاتحاد. ولمساعدة الحكومات الوطنية على تقديم المساعدة اللائقة لهؤلاء الضحايا، وضع الاتحاد دليلا شاملا بعنوان "المبادئ التوجيهية للحقوق الأساسية للمحاربين القدماء وضحايا الحرب"، عُرض على مؤتمر المتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في عام ١٩٩٨. كما نظم الاتحاد ستة مؤتمرات دولية عن التشريعات الرامية لتسهيل الأعمال التي تحتاج إليها الحكومات لمساعدة المحاربين القدماء والضحايا المدنيين في تأهيلهم. وإذا كانت مسؤولية مساعدة المحاربين العائدين غالبا ما تقرر بها الحكومات، فإن هذا الشعور بالدين لا يشمل ضحايا الحروب من المدنيين - ومعظمهم من النساء والأطفال - الذين اضطرت وأضيرت حياتهم سواء بسواء. ومن ثم لم يُول اهتمام يُذكر لوضع استراتيجيات لتأهيل وإعادة إدماج ضحايا الصراعات المسلحة من المدنيين.

ومن ضحايا الحرب المدنيين الذين تعرضوا أكثر من غيرهم للصدمة (يُعدون بالملايين) اللاجئين والمشردين اللاتي عانين عنفا وحرمانا يعجز عنهما الوصف على طول طريق فرارهن، وغالبا ما كان ذلك على يد أولئك الذين يفترض أن يقدموا لهن المساعدة.

ولقد أولى الاتحاد عناية خاصة لمعانة هؤلاء النساء، ومن ذلك العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لوضع مبادئ توجيهية للمعاملة المراعية للمنظور الجنساني من جانب الموظفين الميدانيين. ولقد اضطلعت اللجنة المعنية بالمرأة التابعة للاتحاد بأدوار ريادية في تنظيم أفرقة عاملة وتحالفات، والترتيب لعقد حلقات عمل على هامش اجتماعات الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية، وتقديم المشورة للاتني شردقن الصراعات المسلحة. وفي قرار اعتمده الاتحاد في عام ٢٠٠٠ يدعو فيه لتقديم المساعدة لضحايا العنف، اعتبر الاتحاد ”أن من المهم أن يلقي اللاجئين العائدون الحماية والمساعدة اللتين يحتاجون إليها لإعادة بناء حياتهم في المناطق المدمرة...“.

الأطفال المعرضون للخطر - وإذ يشعر الاتحاد بقلق بالغ إزاء مصير الأطفال في الصراعات المسلحة، فقد رحب بتقرير ماتشيل عن أثر الصراع المسلح على الأطفال وناشد أعضائه حث حكوماتهم على التوقيع على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري بغية جعل تجنيد الأطفال دون سن ١٨ عاما للخدمة في القوات المسلحة وجماعات التمرد والمليشيات عملا خارجا عن القانون. والاتحاد عضو في ائتلاف وقف استخدام الجنود الأطفال، وأيد بقوة العمل الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام بشأن هذه القضية المؤلمة. وشارك الاتحاد بهمة في الاجتماعات التحضيرية الثلاثة وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل (أيار/مايو ٢٠٠٢) للتأكد من أن الوثيقة الختامية تشدد على أن الأطفال الذين أُحصرُوا في صراعات مسلحة سيحتاجون إلى خدمات ودعم مكثفين، بما في ذلك توفير التعليم والرعاية الصحية والمشورة لهم بعد انتهاء الصراعات.

المرأة في عملية السلام - عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، تفتحت أمام المرأة إمكانات جديدة لكي تصبح مشاركا نشطا في جميع جوانب مفاوضات السلام، وتسوية الصراعات، وصنع السلام وكذا في الخطوات الأساسية لإعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب. وقد تحدث الأمين العام إلى المجلس قائلا إن ”... المنظمة قد أنشئت لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. كما يدعو ميثاقها إلى المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. وواجبنا هو الارتقاء إلى مستوى هذين التحديين وإلا فإننا لن نفلح في تحقيق أي منهما. ... فالمرأة التي تعرف جيدا الشمن الذي يقتضيه الصراع هي أكثر أهلية من الرجل لمنع حدوث الصراع أو تسويته. ... بيد أن المساهمة الممكنة للمرأة في السلم والأمن ما زالت تتعرض للبخص من قيمتها إلى حد كبير. ... وقد أقر مجلسكم بأن السلام يرتبط ارتباطا لا تنفصم عراه بالمساواة بين الرجال والنساء. وأعلنتم أن صون وتعزيز السلم والأمن يتطلبان مشاركة المرأة على قدم المساواة في صنع القرار...“

لقد سعدنا لاتخاذ اللجنة المبادئ الواردة في القرار ١٣٢٥ موضوعاً من مواضيع اجتماعها الثامن والأربعين المعقود في عام ٢٠٠٤. وقد بات واضحاً، من الدراسات الأساسية و'المذكرات'، أن اهتمامات المرأة لا تؤخذ في الاعتبار في معظم مفاوضات السلام وعمليات إعادة العافية إلى المجتمعات بعد الحرب، ما لم تشارك فيها المرأة. إن الذين يشرعون في وضع استراتيجيات إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب قلما يأخذون بعين الاعتبار الإصابة بالصدمات والمعاناة اللتين تتعرض لهما المدنيات؛ ومن ثم يتركن خارج مبادرات التأهيل وإعادة الإعمار. ولو شاركت المرأة في وقت مبكر في عملية السلام، لا سيما في صياغة اتفاق السلام أو الدستور الجديد، لأخذت مصالحها في الاعتبار ولكانت جزءاً من برنامج العمل.

لقد علمنا التاريخ أن المجتمعات التي أُعيد بناؤها قد تبزغ وأنها قد تحسن من وضع المرأة وتمتعها بحقوق الإنسان وقد لا يحصل ذلك. فما لم يكن هناك تخطيط رصين، فإن أوجه عدم المساواة القديمة ستظل قائمة، بل ستتفاقم. فعند صياغة الدستور الجديد لأفغانستان مؤخراً، كان من الحيوي أن تتوافر مدخلات من المرأة ومن المدافعين عنها لتجسيد حقوقها القانونية. ولو لم تُدرج هذه الحقوق من البداية، لقوّض دور المرأة مستقبلاً في ذلك البلد... ولما كان هناك أمل في إصلاح ذلك الوضع في المستقبل.

التحديات القديمة والجديدة - بينما تجري اللجنة المداولات في دورتها التاسعة والأربعين، تشرع في تنفيذ برنامج عمل مثقل، شمل استعراض التقارير والاستيانات الوطنية كيما تتوضح لديها الصورة عن الكيفية التي جرى بها مواجهة التحديات القديمة المذكورة في **منهاج العمل**. ولعل التقدم يمكن أن يكون ملموساً في مجالات عديدة، ولكن من وجهة نظر المدافعين عن المرأة وعن حقوق الإنسان، ثمة العديد من التحديات القديمة لا يزال تحقيق الأهداف فيها بعيد المنال. وهناك فضلاً عن ذلك تحديات جديدة. والقرار ١٣٢٥ واحد منها. والأهم في الأمر أنه يتيح الفرصة للمرأة لكي تكون جزءاً من عملية صنع القرار في المراحل الحرجة من إعادة إعمار مجتمعات مزقتها الحروب. ومثل هذه الفرص لا يتكرر حدوثها، ومن ثم يتعين استغلالها.

مؤتمر عالمي خامس لماذا؟ - هناك دعوات تنادي بعقد مؤتمر عالمي خامس معني بالمرأة، في وقت ما قبل عام ٢٠١٠. فالقرار ١٣٢٥ يشكل تحدياً ظهر مؤخراً يتعين مواجهته بسرعة. فالمؤتمر العالمي - الذي يستقطب المشاهير والقيادات من جميع مناحي الحياة - هو وحده القادر على أن يستحوذ على الاهتمام المطلوب من الرأي العام ووسائل الإعلام بهذه القضايا والتحديات. وثمة الكثير من التحديات التي يمكن أن تفيد، لدى

التصدي لها، من أعمال نهج جديد - أي 'بداية وثابة' من شأنها أن تحفز أفكارا جديدة. والأحداث العالمية الأخيرة، سواء كانت كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان، تعزز هذا الاقتراح الذي يأتي في الوقت المناسب. فالسونامي الأخير، على سبيل المثال، الذي خلف آلاف النساء والأطفال الذين بقوا على قيد الحياة فريسة للعنف والاعتصاب والاستغلال، دون وجود سبل انتصاف مؤسسية، يدل على الحاجة الملحة إلى قيام المجتمع الدولي بعملية بحث هائلة للإرادة والطاقة من أجل النهوض بوضع المرأة. ويحدونا الأمل في أن يؤيد اجتماع اللجنة الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر عالمي خامس معني بالمرأة حتى يتسنى قريباً إنشاء الآليات اللازمة لعقد الأمم المتحدة لهذا المؤتمر.
